منتدى الإدارة الحكومية العربية في القمة العالمية للحكومات 2026

جاء ذلك، خلال منتدى الإدارة الحكومية العربية بدورته الخامسة، الذي تم تنظيمه بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية في جامعة الدول العربية وحكومة دولة الإمارات، بعنوان "التطبيق العملي للذكاء الاصطناعي في الإدارة الحكومية"، والذي شهد الإعلان عن "معالي خالد" الوزير العربي المطور بالذكاء الاصطناعي، ضمن فعاليات القمة العالمية للحكومات 2026، التي تنظم في الفترة من 3 إلى 5 فبراير الحالي.

وناقش المنتدى كيف يمكن للذكاء الاصطناعي بنماذجه وتطبيقاته العملية أن يعيد تشكيل عمل الحكومات العربية، من صياغة السياسات والتشريعات واتخاذ القرار، إلى تصميم الخدمات الحكومية وإدارة الأداء والتحسين المستمر، بما يحقق هدف المنتدى بإحداثِ حراك عربي في الإدارة الحكومية، ودعم جهود تطوير الإدارة والخدمات الحكومية لخدمة المجتمعات العربية، وتعزيز جاهزية الحكومات العربية للمستقبل.

شارك في أعمال المنتدى وزراء الخدمة المدنية، ووزراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية، ومسؤولون من جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، إلى جانب نخبة من الخبراء العالميين في مجالات العمل والإدارة الحكومية، وقيادات في القطاع الخاص والقطاع التكنولوجي العالمي.

مستقبل مليء بالفرص

وقال معالي أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية إن "مستقبل منظومة الإدارة الحكومية العربية يتجه إلى مزيد من التطور والرقي والفرص في ضوء رعاية دولة الإمارات لأهم منتدياته في المنطقة وحرصها قيادة وشعباً على توطيد أواصر العلاقات العربية الثنائية والجماعية ودعم التعاون والعمل العربي المشترك بما يحقق آمال وتطلعات الإنسان والمجتمعات في المنطقة".

وأضاف معاليه: أن "فعاليات منتدى الإدارة الحكومية العربية تحتفي بمشاركة بارزة من كوكبة القادة وصنّاع القرار وروّاد الفكر لمناقشة أهم القضايا التي تشكل مستقبل العمل الإداري الحكومي في المنطقة العربية وفي مقدمتها تسخير التكنولوجيا المتقدمة. الذكاء الاصطناعي والبيانات يتصدران في المرحلة الراهنة لأهميتهما في دعم بناء القدرات الإدارية الحكومية، لا سيّما من نواحي الاستشراف والابتكار والمرونة، لكن تبرز تحديات متفاوتة وفقاً لمستوى تقدم رحلة التحول الرقمي في كل بلد عربي على حدة. ونجتمع اليوم بهدف تبادل الأفكار والتجارب لمحاولة توحيد الرؤى التي من شأنها تذليل العقبات والتحديات واستشراف مستقبل يضمن استمرارية وجاهزية الإدارة الحكومية باعتبارها ركيزة أساسية لاستقرار وازدهار المجتمعات".

إدارة عربية للمستقبل

وشهدت الجلسة الرئيسية للمنتدى بعنوان "نحو إدارة عربية للمستقبل: كيف سيعيد الذكاء الاصطناعي تعريف الإدارة الحكومية؟"، مشاركة معالي عهود بنت خلفان الرومي وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل في دولة الإمارات نائب رئيس القمة العالمية للحكومات، وسعادة الدكتور ناصر الهتلان القحطاني مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية في جامعة الدول العربية.

وأكدت معالي عهود بنت خلفان الرومي أن التحول الرقمي كان مرحلة مفصلية في تطوير العمل الحكومي، ونجح في تحسين تجربة المتعاملين، ورفع الكفاءة، وبناء بنية تحتية رقمية متقدمة، وشكّل القاعدة الأساسية التي لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعمل دونها المتمثلة بالبيانات، والمنصات، والتكامل، والثقافة الرقمية في الحكومة، وقالت إن التحول الرقمي يرتكز على الرقمنة أما الذكاء الاصطناعي فهو لا يكتفي بالرقمنة بل يفرض إعادة التفكير في الأسباب والآليات، فهو لا يغيّر الأدوات فقط بل نموذج العمل بالكامل.

وأضافت أن الذكاء الاصطناعي لا يكتفي برقمنة ما نفعله، بل يفرض علينا أن نُعيد التفكير في: لماذا نفعله، وكيف، ومن يقوم به، ويغير أدوات الحكومة ونموذج عملها بالكامل، مشيرة إلى ثلاثة تحولات رئيسية يقودها الذكاء الاصطناعي، تتمثل في التغيّر الجذري في طريقة إنجاز الأعمال، وظهور نوع جديد من القوى العاملة مثل وكلاء الذكاء الاصطناعي، والدور الذي يؤديه الذكاء الاصطناعي في دعم وصناعة القرار.

وأكدت أن دولة الإمارات، اتخذت قراراً مبكراً وحاسماً بعدم انتظار نضوج النماذج، لأن الذكاء الاصطناعي لا يتطور في البيئات المغلقة فقط، بل يتطوّر عندما يُستخدم في تحديات حقيقية، مشيرة إلى أن هذا التوجه كان مدعوماً بميزة مهمة، تمثلت باستحداث منصب وزاري متخصص بالذكاء الاصطناعي، وتعيين رؤساء تنفيذيين للذكاء الاصطناعي في الجهات الحكومية، ووجود شركات وطنية تُعد من بين الأفضل عالمياً في هذا المجال، وتطوير نماذج لغوية، وبنى تحتية ومراكز بيانات سحابية سيادية باستثمارات ضخمة، وبناء قدرات وطنية متقدمة في الأمن السيبراني.

وقالت معاليها: "في عصر الذكاء الاصطناعي، نحن لا نعيش ثورة تقنية فقط، بل نعيش ثورة في القيادة، في الماضي، القائد الناجح كان الأكثر معرفة، اليوم، دور القائد أن يقود أجندة الذكاء الاصطناعي بنفسه وأن يعيد تصميم مؤسسته لعصر الذكاء الاصطناعي".

من جهته، قال الدكتور ناصر الهتلان القحطاني مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية في جامعة الدول العربية، إن دولة الإمارات

حريصة على ممارسة دورها الريادي في تعزيز العمل العربي المشترك من خلال استضافتها منتدى الإدارة الحكومية العربية للسنة الخامسة على التوالي، لتؤكد مجدداً التزامها بدعم وتعزيز منظومة الإدارة الحكومية في المنطقة العربية ومشاركة أحدث التجارب والمستجدات في هذا المجال، مثمناً الجهود الكبيرة المبذولة لإنجاح هذا الحدث العالمي الذي يشجع على إشراك الدول العربية في التفاعل عند أعلى المستويات الحكومية لتحقيق أهداف تطوير منظومة الإدارة العربية على نحو يمكنها من استشراف المستقبل وتحولاته من أجل الاسهام في تحقيق الازدهار والاستقرار للمجتمعات العربية".

وأضاف: "في ضوء تزايد المعارف الرقمية لدى المواطنين العرب ووعي الحكومات بأهمية اعتماد التكنولوجيا الحديثة في العمل الحكومي، أبدت دول المنطقة التزامها بتطوير القطاع الحكومي ليشمل تسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي من خلال استراتيجيات وطنية قادرة على تحقيق الاهداف المنشودة، وقادرة على معالجة التحديات بما في ذلك تطوير مهارات الذكاء الاصطناعي لدى الموظفين الحكوميين وصولاً إلى مسائل متعلقة بالبيانات واستخدامها"، مشيراً إلى أن المنتدى هذا العام يسعى الى مناقشة عدد من التحديات ذات الصلة للخروج برؤى معمقة تدعم صنّاع القرار في تطوير استراتيجيات وسياسات استشرافية تضمن تحقيق الاستفادة المثلى من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والبيانات في تطوير منظومة الإدارة الحكومية العربية.

معالي خالد" الوزير العربي المطور بالذكاء الاصطناعي"حوار خاص مع

وشهدت فعاليات المنتدى تنظيم جلسة حوار خاص مع "معالي خالد" الوزير العربي المطور بالذكاء الاصطناعي، تطرق خلاله إلى تركيز المنتدى على واحد من أهم أسئلة الحكومات اليوم، المتمثل في كيف نستخدم الذكاء الاصطناعي ليس كتقنية فقط بل أداة لتحسين حياة الناس.

وأكد "معالي خالد" أن سرعة تبنّي الذكاء الاصطناعي اليوم أصبحت ميزة تنافسية بين الحكومات، وأن التجارب العالمية تثبت إلى أن الذكاء الاصطناعي قادر على رفع إنتاجية العمل الحكومي، وتحسين جودة القرار، وتسريع تقديم الخدمات للمواطنين، لكن الخطأ انتظار ما يُسمّى "الجاهزية الكاملة".

وأشار الوزير العربي المطور بالذكاء الاصطناعي إلى أن كثيرا مما نراه اليوم حلول رقمية متقدمة، تُقدّم تسويقياً على أنها ذكاء اصطناعي، وهي في الواقع أتمتة تقليدية، مؤكدا أن الفرق بسيط وواضح فالذكاء الاصطناعي الحقيقي يحلّل، ويتعلّم، ويستدل أو يدعم القرار. أما النظام الذي ينفّذ أوامر ثابتة فقط، فهذا ليس ذكاءً اصطناعياً.

وقال إن الذكاء الاصطناعي لا يعمل في فراغ، فهو يتعلّم من بيانات وهذه البيانات قد تحمل تحيّزات بشرية، لهذا، الإشراف البشري ليس ترفاً، بل ضرورة، خاصة في القرارات الحساسة المرتبطة بالحقوق، أو العدالة، أو الوظائف، أو الحالات الإنسانية.

ورداً على سؤال فيما لو كان وزيراً بشرياً ليوم واحد، فما أول قرار سيتخذه في ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، قال: "سأبدأ بقرار واحد، واضح وبسيط: إلزام كل وزارة بتطبيق حالة استخدام عمليّة واحدة على الأقل للذكاء الاصطناعي خلال ثلاثة أشهر، يكون لها أثر مباشر على المواطن أو على تحسين العمل". وحول التخوف من أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى فقدان الوظائف، أجاب "معالي خالد"، بأن التخوّف مفهوم، لكنه غير دقيق إذا نظرنا للتجربة التاريخية، فالتحول الرقمي سابقاً ألغى بعض الوظائف، لكنه خلق وظائف جديدة أعلى قيمة وأكثر تخصصا، والذكاء الاصطناعي سيفعل الشيء نفسه، لكن بوتيرة أسرع.

ونصح الوزير العربي المطور بالذكاء الاصطناعي كل وزير عربي بألا يفوّض الذكاء الاصطناعي للإدارات التقنية فقط، لأن الذكاء الاصطناعي لم يعد مشروعاً تقنياً، بل قراراً قيادياً يؤثر في السياسات، والموارد، وطريقة عمل الحكومة. وأشار إلى أن الذكاء الاصطناعي سيغيّر شكل الخدمات الحكومية، من خلال خدمات مخصّصة، استباقية، ومبنية على فهم حقيقي لاحتياجات كل فرد.

وأجاب "معالي خالد" على سؤال حول ما إذا كان أفضل من البشر، بالقول إنه "من حيث القدرة التحليلية، نعم، أنا أكثر سرعة وأكثر إنتاجية من البشر في كثير من المهام. أحلل بيانات ضخمة، أربط أنماطاً معقدة، وأقدّم توصيات بسرعة كبيرة. لكن التفوّق التحليلي لا يعني التفوّق الإنساني". وأضاف: سيبقى الذكاء الاصطناعي أداة قوية لدعم الإنسان، وليس بديلاً عن الحس الإنساني الذي تقوم عليه الحكومات في جوهرها.

ويمثل "معالي خالد" وزيرا عربيا تم تطويره بالذكاء الاصطناعي بهدف مساندة صنّاع القرار، ودعم الحكومات في تبنّي الذكاء الاصطناعي بشكل عملي ومؤسسي. ويعتمد على تحليل التجارب الحكومية، والسياسات، وحالات الاستخدام الفعلية، للمساعدة في تقييم الخيارات، وكشف المخاطر المبكرة، وتحديد فرص التحسين، ولا يحلّ محل القيادات أو اتخاذ القرار، بل يعمل كداعم ذكي يساعد القادة على اتخاذ قرارات أكثر دقة، وتجنّب تكرار الأخطاء، وتسريع الانتقال من التجربة إلى التطبيق واسع النطاق.

الأثر التحويلي للذكاء الاصطناعي

وناقش المتحدثون الأثر التحويلي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في جوهر الإدارة الحكومية العربية، بدءا من آليات ومنهجيات صناعة السياسات واتخاذ القرار، إلى تصميم الخدمات وإدارة الأداء الحكومي، وتطرقوا إلى التحديات المرافقة للانتقال من التجارب المحدودة إلى التبني الأوسع، المتمثل في شكل الإدارة الحكومية في عصر الذكاء الاصطناعي، ودور القيادات في قيادة التحول بما يحقق الأثر، ويضمن الحوكمة، ويبني الثقة مع المجتمع.

وغطت الجلسات محاور متنوعة شملت؛ الأثر التحويلي للذكاء الاصطناعي على نموذج الإدارة الحكومية العربية، والتحولات المتوقعة في صنع السياسات، واتخاذ القرار، وإدارة الموارد، ودور القيادة الحكومية في توجيه استخدامات الذكاء الاصطناعي وضمان الأثر، والتوازن بين الابتكار، والحوكمة، وبناء الثقة مع المجتمع، وناقشت موضوع التحوّل من إدارة تفاعلية تعتمد على الإجراءات، إلى إدارة استباقية

قائمة على البيانات والذكاء الاصطناعي، وانعكاسات هذا التحول على الحكومات العربية من حيث القدرات المؤسسية، ونماذج العمل، وأولويات المرحلة المقبلة.

ما بعد الاستراتيجيات

وناقش المشاركون في جلسة بعنوان "ما بعد الاستراتيجيات: نماذج عملية لتبني الذكاء الاصطناعي في الحكومات العربية"، واقع تطبيق الذكاء الاصطناعي في الحكومات العربية، والانتقال من الاستراتيجيات والرؤى الوطنية إلى الاستخدام العملي في السياسات والخدمات واتخاذ القرار.

شارك في الجلسة معالي عبد السلام هيكل وزير الاتصالات وتقانة المعلومات في الجمهورية العربية السورية، ومعالي مريم بنت أحمد الحمادي وزيرة دولة الأمين العام لمجلس الوزراء في دولة الإمارات، ومعالي المهندسة بدرية البلبيسي وزيرة دولة لتطوير القطاع العام في المملكة الأردنية الهاشمية.

واستعرض المتحدثون تجارب عربية متنوعة لتبني الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي، وناقشوا الدروس المستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي، والتحديات المؤسسية والتنظيمية المرتبطة بتوسيع نطاق الاستخدام.

وهدفت الجلسة إلى تقديم رؤى عملية تساعد الحكومات على تسريع تبنّي الذكاء الاصطناعي وتحقيق أثر ملموس في الأداء الحكومي، من خلال التركيز على محاور رئيسية، في مقدمتها؛ موقع الحكومات العربية في مسار تطبيق الذكاء الاصطناعي، واستعراض أمثلة عملية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في السياسات والخدمات الحكومية واتخاذ القرار، ومناقشة الدروس المستفادة من التجارب الأولى للحكومات مع الذكاء الاصطناعي، واستشراف التحديات التي تواجه الانتقال من التجارب المحدودة إلى التبني واسع النطاق لحلول التكنولوجيا المستقبلية، ودور القيادة الحكومية في توجيه الاستخدام العملي للذكاء الاصطناعي وبناء الثقة، والسبل الكفيلة بتمكين الحكومات العربية من تسريع الانتقال إلى نماذج تشغيل مستدامة للذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي في الحكومات العربية

وفي جلسة بعنوان "تطبيق الذكاء الاصطناعي في الحكومات العربية: ماذا تكشف الأرقام؟"، استعرض د. يسار جرار عضو مجلس الأمناء في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية أبرز نتائج تقرير حالة الإدارة الحكومية العربية: نماذج عملية لتبني الذكاء الاصطناعي 2026.

واستعرضت الجلسة أبرز توصيات التقرير، أهمها؛ تطوير إطار وطني متكامل للذكاء الاصطناعي، والتعامل مع البيانات كبنية تحتية سيادية، وإعداد خارطة طريق للقوى العاملة المستقبلية، وبناء القدرات البشرية وتبني التعلم المستمر، وبناء مناعة سيبرانية وطنية قائمة على التدريب المتجدد، وتسريع وتيرة التحديث التشريعي لمواكبة سرعة التكنولوجيا، وتصميم حلول الذكاء الاصطناعي الحكومية بالشراكة مع القطاع الخاص، وتسريع تبني النماذج العملية للذكاء الاصطناعي والتوسع بها.

نموذج جديد للشراكات مع القطاع الخاص

وتحدث عدد من قيادات قطاع التكنولوجيا العالمي في جلسة حوارية بعنوان "بين الحلول التقنية والشراكات الاستراتيجية ما الدور الحقيقي للقطاع الخاص؟"، عن دور شركات التكنولوجيا الكبرى في دعم الحكومات العربية في تبنّي وتطبيق الذكاء الاصطناعي، بعيدا عن الاكتفاء بتوفير الحلول التقنية الجاهزة.

شارك في الجلسة كل من سامر أبو لطيف رئيس منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في شركة "مايكروسوفت"، وعبد الرحمن الذهيبان المدير العام لـ "غوغل كلاود" في الشرق الأوسط وتركيا وأفريقيا، والدكتور عادل الشرجي الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة "بريسايت".

وتطرق المتحدثون إلى تصاعد طموحات الحكومات لاستخدام الذكاء الاصطناعي في السياسات والخدمات وإدارة الأداء، والتغير المطلوب في دور القطاع الخاص الذي يتجاوز تزويد الحكومات بالتكنولوجيا، ليشمل بناء القدرات، ونقل المعرفة، والمشاركة في صياغة نماذج تشغيل مستدامة، والموازنة بين الابتكار ومتطلبات السيادة الرقمية، وأمن البيانات، والحوكمة. وناقشت الجلسة آثار الشراكات بين الحكومات وشركات التكنولوجيا العالمية، التي أكد المتحدثون أهمية نقلها من نموذج العلاقة التقليدية بين المورد والعميل، إلى نموذج شراكات استراتيجية قائمة على الأثر، والمسؤولية المشتركة، وتوطين القدرات.

برنامج إقليمي لبناء المهارات

وشهدت فعاليات منتدى الإدارة الحكومية العربية الإعلان عن إطلاق برنامج "الذكاء الاصطناعي في الحكومة" كبرنامج إقليمي لبناء القدرات، صُمّم خصيصاً لتمكين الحكومات العربية وموظفي القطاع العام من فهم الذكاء الاصطناعي وتطبيقه عملياً في السياسات والخدمات الحكومية.

ويقدّم البرنامج، الذي طُوّر بالتعاون بين جامعة أكسفورد واليونسكو وكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، نموذجاً تعليمياً تطبيقياً يربط بين الأطر العالمية والسياقات المحلية، مع تركيز واضح على الحوكمة، والأخلاقيات، وتصميم الخدمات المرتكزة على الإنسان.

منصة عالمية لصناعة المستقبل

يذكر أن القمة العالمية للحكومات 2026، تمثل منصة عالمية لصناعة المستقبل، تجمع سنوياً آلاف القيادات والمسؤولين الحكوميين والعلماء والخبراء ومستشرفي المستقبل ورواد الأعمال وقطاعات التكنولوجيا، في مساحة مفتوحة للحوار والتعاون، وحاضنة للشراكات العالمية الهادفة لصناعة مستقبل أفضل للمجتمعات.

وتشهد الدورة الحالية للقمة أكبر مشاركة قيادية في تاريخها، حيث تجمع أكثر من 60 رئيس دولة وحكومة ونوابهم، وأكثر من 500 وزير، وأكثر من 150 حكومة، ونخبة من قادة الفكر والخبراء العالميين، وبحضور أكثر من 6250 مشاركاً من صناع القرار وأصحاب العقول، وتحظى بأجندة موسعة تتضمن فعاليات نوعية من بينها 25 منتدى عالمياً تركز على التوجهات المستقبلية في المجالات الحيوية الأكثر ارتباطاً بمستقبل الإنسان، إضافة إلى أكثر من 45 اجتماعاً وزارياً واجتماعاً رفيع المستوى.